

اثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2003-2014)  
باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

The impact of public spending, domestic spending on foreign direct investment flow in  
Iraq for the period (2003-2014) by using vector error correction model (VECM)

م . سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي

أ . د . علي احمد درج الدليمي

[Saad\\_85@yahoo.com](mailto:Saad_85@yahoo.com)

جامعة الانبار / كلية طب الاسنان

جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث 2017/4 /29 تاريخ قبول النشر 2017/ 6/22 تاريخ النشر 2019/10 / 28

المستخلص :

يعد الانفاق العام والانفاق العائلي من المتغيرات التي تكون فعالة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك لما تعكسه من اثار ايجابية على توفير بيئة عمل مناسبة للمستثمر الاجنبي من خلال تهيئة البنى التحتية والمؤسساتية وسوق استهلاكية كبيرة لزيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الاستثمارات ، اذ يهدف البحث الى بيان ودور هذا الانفاق على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ، وتوصل البحث الى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين اقسام الانفاق العام ( الانفاق الجاري ، الانفاق الاستثماري ) والاستثمار الاجنبي المباشر ، وعدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الانفاق العائلي والاستثمار الاجنبي المباشر . الكلمات المفتاحية : الانفاق العام ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، الاقتصاد العراقي ، القطاع العائلي

#### Abstract:

The public spending and domestic spending of variables that are effective on the foreign direct investment flow, and that because it reflects a positive impact on the provision of suitable foreign investor working environment by creating infrastructure and institutional large consumer market to increase the demand for goods and services produced by these investments, as the research aims to statement and the role of this spending on foreign direct investment flow using a model vector error correction (VECM), and the research found a relationship equilibrium long-term between the departments of public spending (current spending, investment spending) and foreign direct investment, and there is no relationship equilibrium long-term between domestic spending and foreign direct investment .

**Keywords :** public spending , domestic spending, FDI , Iraqi economy

المقدمة :

يزدحم العالم اليوم بأدوات الاستثمار وتنوع مجالاته وتعدد اشكاله وتطور ادارته في ظل استثمارات متعددة الوجوه ، فقد شهد الاستثمار الاجنبي المباشر تطوراً عالمياً واصبح من اهم انواع الاستثمارات ، اذ تعاطت اهميته نتيجة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الاموال والتكنولوجيا عالمياً ليعطي ذلك دفعة نحو التكامل العالمي من خلال ربط اسواق العمل ورأس المال والانتاجية ليساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لتلغي وجهات النظر السلبية في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي للاستثمارات الاجنبية المباشرة لتكون هناك وجهة نظر جديدة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي الى وقتنا الحاضر حول ايجابيات ومزايا هذه الاستثمارات ، ففي الوقت الذي يسعى فيه المستثمر الاجنبي الى تحقيق هدفه في تعظيم العائد سعت الدول النامية بشكل خاص والعراق من بينها لتعزيز التنمية الاقتصادية .

إن حاجة العراق للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتبثق من واقع هذا الاقتصاد نتيجة الظروف التي مرّ بها من حروب وعقوبات اقتصادية والاحتلال عام (2003) ليتبعه انعدام الاستقرار الأمني لأجزاء من البلد وفساد إداري ومالي طال كل مفاصل الدولة وبنيتة الريعية المعتمدة على صادرات النفط الخام ، فكان التوجه يكمن في إمكانية تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد العراقي وهذا الأمر يتطلب الإلمام بمعوقات ومحددات جذبها عن طريق التعمق في التحليل والقياس ، وهذا الموضوع واسع جداً فقد سلطنا الضوء على الانفاق العام والانفاق العائلي الذي يمثل الطلب الكلي الذي يمكن ان يعد مدخلاً مناسباً يقرنا من حقيقة أمر تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويُعد الانفاق الكلي من الوسائل التي يجب ان تكون فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ان دوره غير محايد في الاقتصاد ، اذا استطاع هذه الاقتصاد في ظل حجم انفاقه في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا انها ليست بالمستوى الذي يوازي حجم انفاقه او حاجة الاقتصاد العراقي لها ، ان في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد لا يحتاج الى زيادة الانفاق بقدر ما يحتاج الى ضبط وترشيد واستغلال امثل له لتكون له القدرة على توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

#### اهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على احد الموضوعات المهمة من خلال البحث والقياس لأثر الانفاق العام والانفاق العائلي الذي يعد احد المؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي في مدى قدرته ونجاحه على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد احد مصادر التمويل ولما له من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام عن طريق المزايا المتحققة منه .

#### مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في المدى الذي يساهم فيه الانفاق العام والانفاق العائلي بفاعلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تعدد المحددات والمعوقات التي تؤثر في تدفق هذه الاستثمارات في العراق ، والعلاقة غير المباشرة التي تربط الانفاق العام والانفاق العائلي مع الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز القطاع العام في تحقيق التنوع الاقتصادي ، وما هو حجم الاستثمار المطلوب للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية .

#### فرضية البحث :

ان الانفاق العام والانفاق العائلي له دور مهم وأثر إيجابي على جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ، اذا ما احسن التعامل معه في اداء وظائفه ، وذلك من خلال فرضيات مؤشرات الآتية :

- 1- ان الانفاق العائلي له اثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 2- ان الانفاق الحكومي الجاري يؤدي دور مهم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 3- ان الانفاق الحكومي الاستثماري يؤثر بفاعلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

#### هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية :

- 1- استعراض ادبيات الاقتصاد فيما يخص العلاقة بين متغيرات الانفاق والاستثمار الأجنبي المباشر .
- 2- تسليط الضوء على طبيعة متغيرات البحث من خلال تحليل البيانات .
- 3- بيان دور وأثر الانفاق العام والانفاق العائلي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ الذي تسبقه عدد من الاختبارات الاحصائية .

#### منهجية البحث :

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الوصفي عن طريق جمع البيانات وتحليلها ، وكذلك تم اعتماد المنهج الكمي القياسي من خلال استخدام الاختبارات والنماذج لتحديد العلاقة بين المتغيرات .  
**هيكلية البحث :**

من اجل اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافها المنشودة فقد قسم البحث الى ثلاثة محاور :

المحور الاول : علاقة الانفاق العام والانفاق العائلي بالاستثمار الاجنبي المباشر .

المحور الثاني : تطورات الانفاق العام والانفاق العائلي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

المحور الثالث : الاختبارات والنماذج القياسية المستخدمة في تحليل العلاقة بين متغيرات الانفاق والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

**المحور الاول : علاقة الانفاق العام والانفاق العائلي بالاستثمار الاجنبي المباشر .**

**اولاً : مفهوم الانفاق العام .**

الانفاق العام هو ما تقوم به الحكومة لتوفير السلع العامة ودفع ثمنها عن طريق فرض الضرائب ومصادر الإيرادات الاخرى . (William ,2012:354) ، ويعرف الانفاق العام على انه الانفاق الحكومي الذي يصنف الى فئتين ، الاولى : المشتريات من السلع والخدمات ، والثانية : المدفوعات التحويلية ، وهو ثاني اكبر عنصر من اجمالي الانفاق في الاقتصاد . (Patrick , 2010:154) ، ومن وجهة نظر الباحث يعرف الانفاق العام على انه احد مكونات الناتج القومي الاجمالي وأحد ادوات السياسة المالية التي تتمثل بأنفاق المبالغ النقدية سواء كان انفاق جاري او استثماري من قبل الحكومة في الاقتصاد لغرض الوصول الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية .

**ثانياً : مفهوم الانفاق العائلي .**

يمكن توضيح هذا المفهوم على انه عبارة عن استعمال السلع والخدمات من اجل اشباع الحاجات الانسانية ، وتختلف انواع الحاجات واولوياتها باختلاف المجتمعات في طبيعتها ومقدرتها المادية ومنظومة القيم والعادات والتقاليد الاستهلاكية. (البشير،2013:4)، ويمكن تعريفه ايضاً بأنه العنصر الاكثر اهمية في مجموع الطلب الذي يمكن ان يصل حجمه الى ما يقرب من نصف الانفاق الاجمالي النهائي .(Alan,2004:303)، وفي تعريف آخر للانفاق العائلي بأنه سعي المستهلكون الى تحقيق اقصى اشباع ممكن من انفاق نقودهم . (جوارثيني،1999:75) ، ويعرفه آدم سميث (Adam Smith) بأنه الهدف النهائي لكل انواع الانتاج اذ ان كل العمليات الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والتبادل التي تهدف في النهاية الى الاستهلاك .(داود،2012:164)

ويعرف الباحث الانفاق العائلي على انه انفاق الافراد من اجل الحصول على السلع والخدمات التي يمكن

استعمالها لتلبية احتياجاتهم الخاصة والمتمثلة بالسلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.

**ثالثاً : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر .**

يمكن تعريفه على انه استثمار حقيقي طويل الاجل على شكل انشاء اصل انتاجي ويأخذ صيغة فتح فروع اجنبية داخل الاقتصاد الوطني او شراء نسبة من مشروع وطني ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة وصوتاً فعالاً في ادارة منشأة ما من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد اخر ، وتضع كثير من الدول نسبة تتراوح بين (10%-51%) للملكية الاجنبية ، ويعد هذا الاستثمار في الوقت الحاضر القناة الرئيسية لتدفق رأس المال الخاص بين الدول . (نون،2009:133) ، وكذلك يعرف بأنه التدفقات الدولية للموارد المالية عن طريق الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة والتي توجد مراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة . (تودارو،2006:656) ، ويعرف الباحث الاستثمار الاجنبي المباشر

على انه تدفق مالي من الخارج لإنتاج سلعة او خدمة ذات استعمال نهائي او وسيط في الاقتصاد المحلي من قبل شركات متخصصة تستحوذ على ملكية المشروع بشكل كلي او جزئي.

رابعاً : **الانفاق العام والعلاقة مع الاستثمار الاجنبي المباشر .**

ان من ادوات السياسة المالية التي لها اثر على الاستثمار الاجنبي المباشر هي سياسة النفقات العامة اذ يعمل كل بلد من خلال هذه الاداة على توفير البيئة المناسبة للمستثمر التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها او القيام بها . ويمكن ان نقسم مجالات الانفاق التي تعد ذات صلة بالاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاتي : (محمد، 2011:63) أ- الانفاق على البنى التحتية : اي ان سياسة الانفاق العام تتجه نحو تقوية البنى الاساسية و مما يجعل العديد من الدول توسع من عملية الانفاق على البنى التحتية لجذب الاستثمار عن طريق الانفاق العام يتم توفير وسائل الاتصال ومحطات الارسال والطرق والموانئ والمطارات وشبكات الصرف الصحي وشبكات المياه للاستخدام البشري والصناعي ، ويترتب على قيام الدول بالأنفاق على البنى الاساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف انواعها باعتبارها مهمة للمستثمر ، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص للاستثمار الخارجي ، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي والدولي بدون وسائط نقل فعالة .

ب- الانفاق على البحث والتقدم التكنولوجي : ان للبحث والتطوير التكنولوجي اثرأ ايجابياً على زيادة الانتاج ، اذ اصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الامكانيات البشرية والمادية ، ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الانتاجية مما يزيد من ارباح المشروعات وبالتالي زيادة الاستثمار، ويمكن ان يساعد التطور التكنولوجي والتقني على تطوير طرق واساليب الانتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح ، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع ، وتعتبر زيادة الانفاق على البحث والتكنولوجيا من اهم عوامل النمو الاقتصادي ، ان هذا الانفاق يوفر قاعدة مهمة للمستثمر الاجنبي من ناحية مستوى المهارة والتعليم للأفراد واجراء الدراسات للمشاريع المراد استثمارها والبحوث الساندة لها .

ج- التشريعات والاطر القانونية : تتمثل في تعليمات وتشريعات قوانين الاستثمار فهي خطوة هامة نحو تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية من خلال توفير التسهيلات والضمانات الممنوحة للمستثمرين مثل اعفاء هذه المشاريع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وتكاليف التراخيص ، والرسوم وتوفير المعلومات والدراسات ، ان هذه التشريعات والقوانين والحوافز تمثل احد اوجه الانفاق الحكومي الموجه لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة . (حسن، 2012:97)

د- الانفاق على الموارد البشرية (القوى العاملة) : يعد عنصر العمل احد اهم العناصر الاساسية للعملية الاستثمارية وان مصدر هذا العنصر هو السكان (الراوي، 2013:202). ان تهيئة المورد البشري يحتاج الى تعليم ورعاية صحية ، فالأنفاق العام (الحكومي) على القطاع الصحي يمثل ما تتفقه الحكومة على الوقاية والتهيئة والتأهيل والرعاية الصحية بما فيها الانشطة السكانية والتغذية وبرامج الطوارئ بهدف تحسين صحة الافراد والسكان ، كذلك ان المستثمر الاجنبي وما يرافقه من كوادر يحتاجون الى المستشفيات والوحدات الطبية (المستوصفات ) بالقرب من استثماراتهم . والانفاق على قطاع التعليم من قبل الحكومة هو مهم لبناء المدارس والمعاهد والجامعات وتلبية جميع احتياجاتهم المادية والفعلية من مختبرات وملاعب وورش ولوازم دراسية ، فضلا عن دفع اجور المعلمين والمدرسين والاساتذة والعاملين في ادارة هذه المرافق ، ليكون لأفراد المجتمع القدرة على التعلم واكتساب الخبرة والمهارة ومستوى ثقافي جيد ، لان ذلك يسمح بأشياء ارضية خصبة صالحة للعمل ومحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية . (غيدان، 2016:98)

هـ- الانفاق على الامن والدفاع (العسكري): عرف الانفاق العسكري بانه ذلك النوع من النفقات التي تضم الجهات الفاعلة وهي القوات العسكرية المسلحة بما فيها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وقوات حفظ السلام وهيئات حكومية اخرى

مشتركة في مشاريع دفاعية ، كما يشمل جميع النفقات الجارية على الافراد العسكريين بما في ذلك مرتبات تقاعد العسكريين، وعمليات الصيانة والمشتريات ، والبحث والتطوير للأغراض العسكرية والمساعدات العسكرية من البلدان المانحة. ان الواقع الاقتصادي للأفناق العسكري والتسليح هو حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وما تتمتع به الدولة من موقع استراتيجي وثروات طبيعية ، وحماية البنى التحتية والهياكل الارتكازية الصناعية على وجه التحديد لأنها تمثل الحلقة التقنية المتقدمة المهمة لتنفيذ متطلبات التنمية . (هلال ،2015:251)

لقد اثبتت التجارب ان الدول النامية الاكثر امناً واستقراراً هي الاكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة ، اما الدول الاخرى التي تعاني من التهديدات الداخلية والخارجية المتمثلة بالإرهاب والمجاميع المسلحة تكاد تكون الاستثمارات الاجنبية المباشرة معدومة لان هذه الاستثمارات تحتاج الى امن واستقرار الذي يضمن حماية كوادرها البشرية ومعداتها واموالها من القتل او السرقة او المصادرة في ظل ضعف او غياب سلطة القانون ، وبما ان عامل الامن او المحافظة عليه هو احد محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، لذا فان تحقيق الاستقرار بزيادة الانفاق الحكومي العسكري له اثره على جذب الاستثمارات الاجنبية التي توصف برأس المال الجبان اي الذي يبحث عن الامن والاستقرار .

يمكن القول ان جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الدولة وتسعى الى تحقيقها من خلال الانفاق العام سواء كان على البنى التحتية او المؤسسات والادارات او الصحة والتعليم او الامن او تقديم الحوافز ، كلها تعد تكاليف يرافقها دفع نقدي فعلي من قبل الحكومة ، التي لها آثارها المباشرة او غير المباشرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

#### خامساً : الانفاق العائلي والعلاقة مع الاستثمار الاجنبي المباشر .

ان من المحددات الاقتصادية الرئيسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة هي مدى توفر الاسواق لتصرف منتجاتها (السلع والخدمات ) لذا فان حجم السوق المحلي وامكانية الدخول اليه وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات في تقديرها لمدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الاجنبي المباشر لان هذا الاستثمار يبحث عن الاسواق التي توفر له ميزات في مجال وفرة الحجم والنطاق ، كذلك ان سيطرة المستثمر الاجنبي على الاسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية ، كما ان درجة نمو السوق وامكانية الوصول من خلالها للأسواق الاقليمية الاخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الاجنبي المباشر ، وبهذا يمثل حجم السوق ومعدل نموه محدداً مهماً بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر ، اذ ان كبر السوق يعني امكانية دخول مستثمرين اكثر وشركات اكبر ، كما ان ارتفاع معدلات نمو السوق يحفز المستثمرين الاجانب على الاستثمار بشكل اكبر .

ويهتم المستثمر الاجنبي بعدد السكان ومعدل نموهم لمعرفة مدى امكانية تصريف منتجاته ، كما ان اداء الاقتصاد الكلي في السوق المحلية لاسيما حجم الناتج ومدى استقراره ونصيب الفرد منه يدخل ضمن اطار اهتمام المستثمر لأنه يعكس دخل مقيمي الدولة وطلبهم الفعلي على السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات .(عاشور،2007:22) ، ان الانفاق العائلي على السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات الاجنبية المستثمرة هو الذي يحد من قدرة الشركات على الدخول للأسواق اي ان الاستثمار الاجنبي لم يبني المجمعات والوحدات السكنية مالم يكن هناك طلب ورغبة عليها وكذلك شركات الهاتف النقال هي لم تبني ابراج الاتصالات ما لم يكون الافراد مستهلكين لهذه الخدمة ، وهذا يمثل العلاقة بين الانفاق العائلي والاستثمار الاجنبي المباشر .فان انفاق القطاع العائلي والطلب على سلع وخدمات المستثمر الاجنبي يعتمد على دخل الافراد وعدد المستهلكين واذواق المستهلكين وتوقعات المستهلكين ، كل هذه العوامل ترتبط بعلاقات طردية مع منتجات المستثمر فكما كانت هذه العوامل في اتجاه سلع وخدمات المستثمر كلما زاد الطلب عليها

وفي حالة انخفاض دخل الافراد وعدد المستهلكين واذواقهم وتوقعاتهم ينعكس ذلك على انخفاض الطلب على تلك المنتجات ، نستنتج من ذلك ان الانفاق العائلي يرتبط بعلاقة اقتصادية مع الاستثمار الاجنبي المباشر وهو احد محدداته ومحور اهتمامات المستثمر الاجنبي .

**المحور الثاني : تطورات الانفاق العام والانفاق العائلي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.**

**اولاً : تطور الانفاق العام في العراق .**

تم اعتماد تقسيم الإنفاق العام وفقاً لعلاقته بالثروة القومية ، بمعنى الاعتماد على مدى مساهمة الإنفاق العام في تكوين رؤوس الأموال المادية للمجتمع .

واستناداً إلى ذلك قسم الإنفاق العام في العراق على النحو الآتي: (الكبيسي ، 2014 : 281 – 28)

**1- الإنفاق الحكومي الجاري أو التشغيلي :** هو الإنفاق الخاص بالأداء ، أي الإنفاق الذي يتعلق بالسلع والخدمات لغرض الإنفاق التشغيلي ، كرواتب الموظفين والسلع والخدمات والفوائد والإعانات والمنح ومنافع اجتماعية وشراء الموجودات غير المالية .

**2- الإنفاق الحكومي الاستثماري أو الرأسمالي :** هو الإنفاق على عمليات خاصة بتكوين رأس المال ، ك شراء سلع وخدمات للمشاريع الاستثمارية كإنشاء السدود أو بناء الوحدات الإنتاجية .

إن الإنفاق العام أحد بنود الموازنة العامة التي استمدت أهدافها من السياسة الحكومية وخطة التنمية الوطنية واستراتيجية مكافحة الفقر ، اذ ركزت الخطوط العامة للسياسة المالية على تكثيف جهود الحكومة من اجل تنويع حصيلة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام مع مراعاة زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة للارتقاء بالعنصر البشري ، والسعي في الوقت ذاته الى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وزيادة النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في عمليات الأعمار وتطوير البنى التحتية ومواصلة دعم أسعار البطاقة التموينية بغية توفير المواد الغذائية الأساسية للمواطن والتأكيد على سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد بما يؤمن له مستوى معاشي أفضل والذي تمثل في تشريع قانون التقاعد الوطني الموحد وإيلاء الأهمية للناحية الأمنية للبلد وبناء القدرات الذاتية للوزارات والهيئات والشركات وتخفيف عبأ الدين العام فضلاً عن ايلاء القطاع الخاص أهمية للارتقاء بمستوى أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية . ( البنك المركزي العراقي ، 2013 : 54)

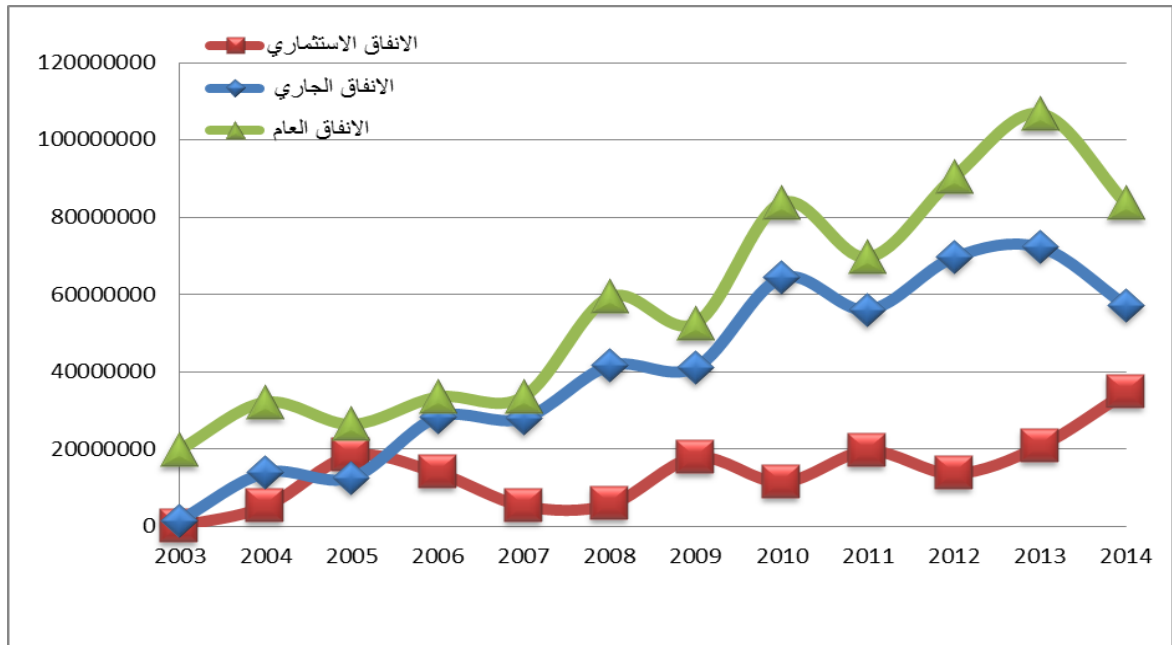
إن هذه الأهداف هي التي تحدد حجم وتوجهات الأنفاق العام في الاقتصاد العراقي ، إلا إن كثير من هذه الأهداف تصطم بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية مما تعد معرقله ومحددة للوصول إلى غاية الإنفاق العام . ويشير الجدول (1) والشكل (1) إلى تطورات الأنفاق العام في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2003 – 2014) .

**الجدول (1) الإنفاق العام بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003 – 2014) (ترليون دينار عراقي)**

السنوات	الإنفاق الجاري	معدل النمو %	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو %	الإنفاق العام	معدل النمو %	نسبة %	نسبة %
	(1)	%	(2)	%	(3)	%	3/2	3/1
2003	4.670.850		5.154.620		19.825.480		26	74
2004	3.874.756	-5.4	18.242.734	253.9	32.117.491	62	56.8	43.2

52.4	47.6	-17.8	26.375.175	-24.2	13.820.591	-9.5	2.554.583	2005
15.6	84.4	26.9	33.487.877	-62.2	5.224.108	125	8.263.768	2006
16.8	83.2	0.1	33.545.144	7.8	5.635.584	-1.2	7.909.559	2007
30	70	77	59.403.375	68.3	17.821.012	48.9	1.582.362	2008
21.7	78.3	-11.5	52.567.025	-35.9	11.407.044	-1	1.159.980	2009
23.2	76.8	59.4	83.823.000	70.7	19.472.000	56.3	4.351.000	2010
19.6	80.4	-16.9	69.640.000	-30	13.623.000	-12.9	6.017.000	2011
23	77	29.7	90.375.000	52.3	20.756.000	24.2	9.619.000	2012
32.4	67.6	18.2	06.873.000	66.9	34.647.000	3.7	2.226.000	2013
31.6	68.4	-21.8	83.556.226	-23.7	26.403.767	-20.8	7.152.458	2014

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي (2003-2014) إحصائيات سنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد .



الشكل (1) تطورات الانفاق العام في العراق

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يتضح من الجدول (1) ان النفقات العامة سجلت عام (2003) مقدار (19.825.480) ترليون دينار عراقي وكانت نسبة النفقات الجارية والاستثمارية من الإنفاق العام (74%) و(26%) على التوالي . لترتفع النفقات العامة في



العام التالي بنسبة (62%) عن العام السابق. إن ارتفاع حجم النفقات العامة في عام (2004) كان نتيجة لانفتاح العراق على الأسواق العالمية واستئناف تصدير النفط الخام والحصول على الإيرادات التي مكنت من زيادة الأنفاق العام ، أما الأنفاق الجاري والأنفاق الاستثماري كانت نسبته من الإنفاق العام (43.2%) و (56.8%) على التوالي للعام نفسه ، ويرجع سبب ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الإنفاق على البنى التحتية وإعادة الأعمار وذلك لما أحدثته الحرب من دمار . ليأخذ بعد ذلك الإنفاق العام بالانخفاض ثم الارتفاع ، ليكون في عام (2008) بمقدار مالي (59.403.375) ترليون دينار عراقي ، وبمعدل نمو (77%) عن عام (2007) وبمعدل نمو (48.9%) في النفقات الجارية ومعدل نمو (68.3%) للنفقات الاستثمارية ، إن هذه الزيادة في الإنفاق العام تعود أسبابها إلى الاستقرار الأمني الذي شهدته تلك الفترة والذي تمثل ببسط السيطرة الأمنية على كافة البلاد ، وانحسار الأعمال التخريبية لأنابيب النفط الخام ، وكذلك إلى زيادة رواتب وأجور موظفي القطاع العام إلى أكثر من (30%) وفي عام (2009) أنخفض حجم الأنفاق العام بمعدل نمو سالب (11.5%) وبمعدل نمو سالب (1%) و (35.9%) للنفقات الجارية والاستثمارية على التوالي لنفس العام . إن سبب هذا التراجع في الإنفاق العام يعود إلى انخفاض أسعار النفط الخام نتيجة للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى (30) دولار التي حدثت في أواخر عام (2008) ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات ليتبعها تراجع الأنفاق العام . ليرتفع حجم الأنفاق في العام التالي ثم الانخفاض في عام (2011) بمعدل نمو سالب (16.9%) وذلك لتراجع الانفاق الجاري والاستثماري بمعدل نمو سالب (12.9%) و (30%) على التوالي . أما في عام (2012) ارتفع حجم الإنفاق العام بمقدار مالي (90.375.000) ترليون دينار عراقي أي بمعدل نمو (29.7%) عن العام السابق ، وبمعدل نمو (24.2%) للأنفاق الجاري و معدل نمو (52.3%) للأنفاق الاستثماري ، هذه الزيادة في الأنفاق العام ترجع إلى ارتفاع أسعار النفط الخام لأكثر من (100) دولار للبرميل . لتستمر هذه الزيادة في الأنفاق العام وبنسبة (18.2%) للعام (2013) وذلك بسبب زيادة النفقات الجارية بمعدل نمو (3.7%) وزيادة النفقات الاستثمارية وخاصة على البنى التحتية بمعدل نمو (66.9%) . لينخفض الإنفاق العام بمقدار مالي (83.556.226) ترليون دينار عراقي عام (2014) بعد إن كان (106.873.000) ترليون دينار في عام (2013) ، أي انخفض بمعدل نمو سالب (21.8%) ، وتراجع النفقات الجارية والاستثمارية بمعدل نمو سالب (20.8%) و (23.7%) على التوالي ، إن سبب هذا الانخفاض في الأنفاق العام يعود إلى تراجع أسعار النفط الخام التي بلغت (30) دولار للبرميل ، الذي أدى إلى تراجع الإيرادات ومن ثم الإنفاق العام .

من ملاحظة التغيرات في الإنفاق العام نرى إن النفقات الجارية تشكل ما نسبته (70.9%) من الإنفاق العام كمتوسط لمدة الدراسة ، وأنها أقل تأثراً من النفقات الاستثمارية في التعرض للصدمات (انخفاض الإنفاق) ، أي إن معدلات النمو السالبة لم تتأثر كثيراً لانخفاض الإنفاق العام بالنسبة للنفقات الجارية. إن انخفاض الإنفاق العام كان أثره أكبر على الإنفاق الاستثماري ، وذلك يعود لسببين هما :

**الأول:** توجهات السياسات الاقتصادية في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر .

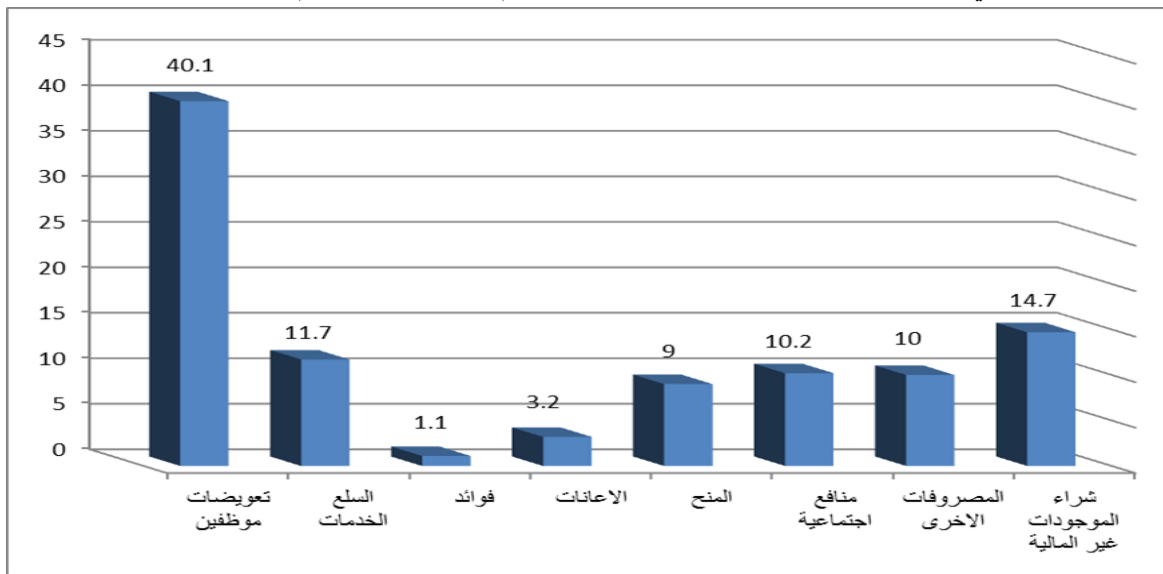
**الثاني:** إن السياسات الاقتصادية لا تمتلك المرونة في خفض الإنفاق الجاري إلى مستويات أكبر بسبب هيمنة القطاع الحكومي على الاقتصاد ، وهذا ما يثبت ضعف القطاع الخاص .

ويمكن ملاحظة الشكل (2) الذي يوضح التصنيف الاقتصادي لمتوسط نفقات الموازنة العامة في العراق للمدة (2007-2014) كنسبة من إجمالي الانفاق العام . إذ يلاحظ ان الإنفاق على تعويضات الموظفين استحوذ على النسبة الأكبر، إذ وصلت حصة هذا الباب من الأنفاق العام (48.5%) للعام (2014) ، إن سبب هذا الارتفاع هو زيادة أعداد موظفي القطاع العام بعد عام (2003) بعدة إضعاف ، فهي كانت إحدى سمات سياسات الحكومة في القضاء



على البطالة دون تنمية القطاع الخاص ، كذلك زيادة أجور رواتب الموظفين لعدة مرات كانت آخرها عام (2008) ، هذه الأسباب شكلت العوامل الرئيسية في زيادة تخصيصات هذا القطاع ، ثم تليها حصة الابواب الاخرى من الانفاق العام .

وتتمثل مصادر تمويل الإنفاق العام بالإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أنشطتها الاقتصادية ، التي تعتمد على إيرادات النفط الخام فهي تمثل النسبة الأكبر في تمويل الإيرادات العامة إذ شكلت نسبة مساهمتها (89.1%) من إيرادات عام (2003) ولترتفع إلى (98.99%) في عام(2004) ، لتستمر هذه النسب المرتفعة طيلة هذه المدة وليكون متوسط مساهمتها كنسبة مئوية لغاية عام (2014) (96%) من إجمالي الإيرادات العامة التي تعتمد على صادرات النفط الخام التي وصلت إلى(2.5) مليون برميل كمعدل يومي ، هذه النسب تشير إلى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد هو صادرات النفط الخام لتمويل الانفاق العام .



الشكل (2) متوسط نسب انفاق الموازنة العامة في العراق للمدة (2007-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي (2003-2014) احصائيات سنوية ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، بغداد .  
ثانياً : تطورات الإنفاق العائلي في العراق .

إن تطور الإنفاق العائلي من قبل المستهلكين له أهمية اقتصادية كبيرة ، وذلك لما يؤديه من دور في تفعيل الموارد الاقتصادية والتشغيل والاستخدام التام ، ولأن الأفراد هم محور كل عمليات الاقتصاد فان تطورات هذا الإنفاق تعكس البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد ، ومن ملاحظة الجدول (2) والشكل (3) الذي يبين الحجم المالي ومعدلات نمو وتطورات هذا الإنفاق في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2014) .

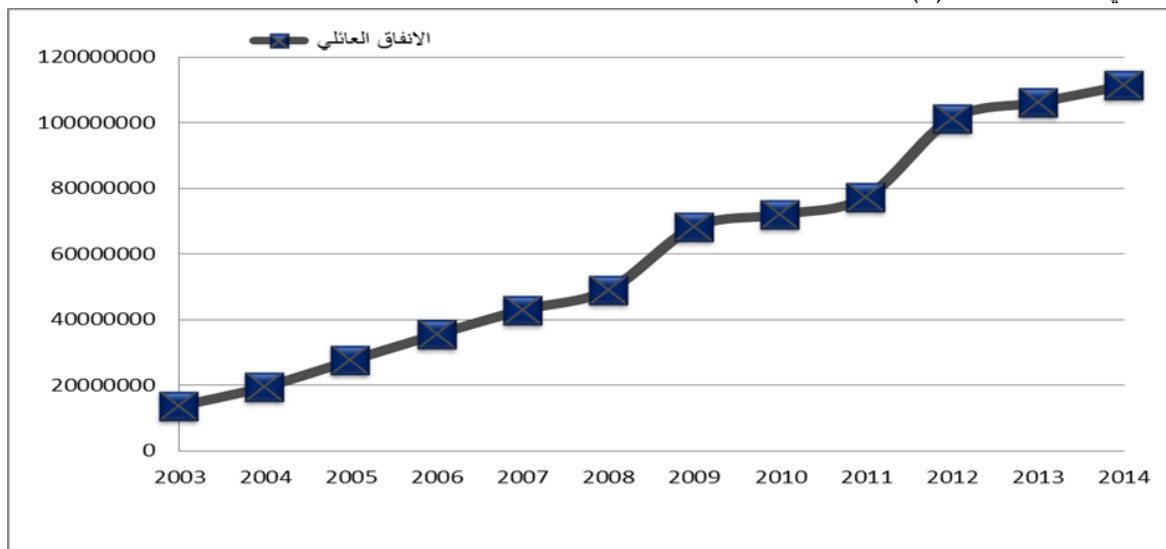
الجدول (2) الإنفاق العائلي في العراق للمدة (2003 - 2014) (ترليون دينار)

السنوات	الإنفاق العائلي	معدل النمو %	السنوات	الإنفاق العائلي	معدل النمو %
2003	13.616.500	36.7	2009	68.256.193	39
2004	19.538.773	43.5	2010	72.026.324	5.5
2005	27.593.239	41.2	2011	77.412.593	7.4
2006	35.526.339	28.7	2012	101.299.621	30.8
2007	42.963.013	20.9	2013	106.171.982	4.8

4.8	111.317.232	2014	14.3	49.091.355	2008
-----	-------------	------	------	------------	------

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية (2003-2014) احصائيات سنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بغداد .

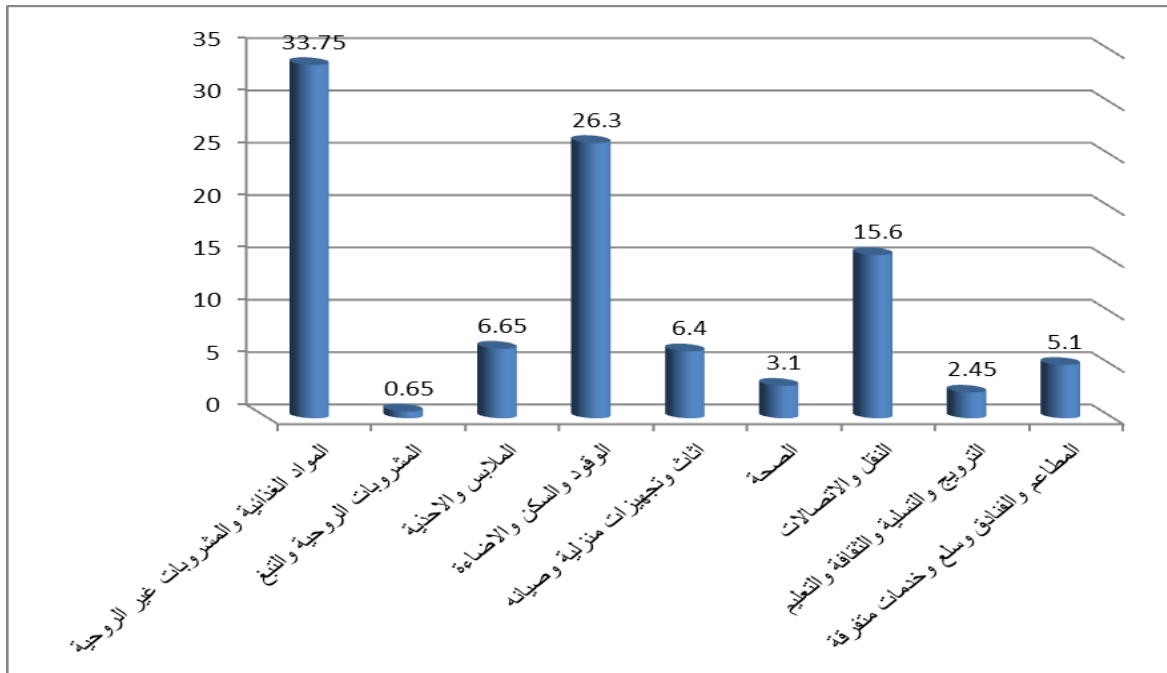
من الجدول (2) نلاحظ ان الانفاق العائلي كان بمقدار (13.616.500) ترليون دينار في عام(2003) أي بمعدل نمو(36.7%) عن عام(2002) ، ليرتفع في العام(2004) ليكون بمقدار مالي (19.538.773) ترليون دينار أي ارتفع عن العام السابق بمعدل نمو (43.5%) ، اي كانت الزيادة بمقدار(5.922.272) ترليون دينار عن عام (2003) . واستمر هذا الإنفاق بالارتفاع إلى أن وصل إلى(101.299.621) ترليون دينار في عام (2012) وبمعدل نمو(30.8%) عن العام (2011) ، أي إن الزيادة كانت بمقدار مالي (23.887.027) ترليون دينار عن العام السابق ، وليرتفع بعد ذلك إلى (111.317.232) ترليون دينار في عام (2014) وبمعدل نمو (4.8%) عن العام (2013) . ان الانفاق العائلي حقق معدلات نمو موجبة طيلة مدة الدراسة اي ان هذا الانفاق بارتفاع مستمر ، ويرجع ذلك الى ارتفاع حجم الانفاق العام ، حتى وان واجه الانفاق العام بعض الصدمات الا ان الانفاق على الرواتب والاجور ومدفوعات الرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية والصحة والتعليم يبقى مستمر وهذا ادى الى ارتفاع حجم الانفاق العائلي ، انظر الشكل (3) .



الشكل (3) تطورات حجم الانفاق العائلي في العراق

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

إن تتنوع اتجاهات تصنيف الإنفاق العائلي له أهمية في معرفة نسبة مساهمة كل باب صرف للمجاميع الرئيسية لهذا الانفاق والذي يمكننا من توضيح نمط الانفاق العائلي من حيث التوسع والتطور الحاصل له . ويمكن من الشكل (4) توضيح نسب تصنيفات توزيع الإنفاق حسب المجاميع الرئيسية للعام(2007) و (2012) وحسب المسح الميداني لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، المتمثلة بالمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية ، المشروبات الروحية والتبغ ، الملابس والأحذية ، الوقود والسكن والإضاءة ، أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل ، الصحة ، النقل والاتصالات ، الترويج والتسليية والثقافة والتعليم ، المطاعم والفنادق و سلع وخدمات متفرقة .



الشكل (4) تصنيف الانفاق العالمي حسب المجاميع لمتوسط العامين (2007،2012)

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائية العراقية (2007-2012) احصائيات سنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بغداد .

من الشكل (4) نجد استحواذ المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية على أهمية نسبية (35.6%) و(31.9) % للأعوام (2007) و(2012) من مجموع الأنفاق الرئيسي وهي أعلى نسبة من باقي مجاميع الاستهلاك وهذا امر طبيعي كون المستهلك غير مخير في الانفاق على المواد الغذائية ليتمكن من العيش والعمل ويتمتع بصحة جيدة ، لتكون الأهمية النسبية النسبية للوقود والسكن والإضاءة (29.1%) و(23.5%) لعام (2007) و (2012) على التوالي أي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية وبعد المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية ، فيتمثل في انفاق المستهلك على وقود السيارات والتدفئة والطاقة والانفاق على الايجارات وبناء الوحدات السكنية والانفاق على الإضاءة المتمثلة في الحصول على الطاقة الكهربائية ، ثم تليها بعد ذلك نسبة الانفاق على باقي المجاميع الرئيسية الأخرى .

ثالثاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق .

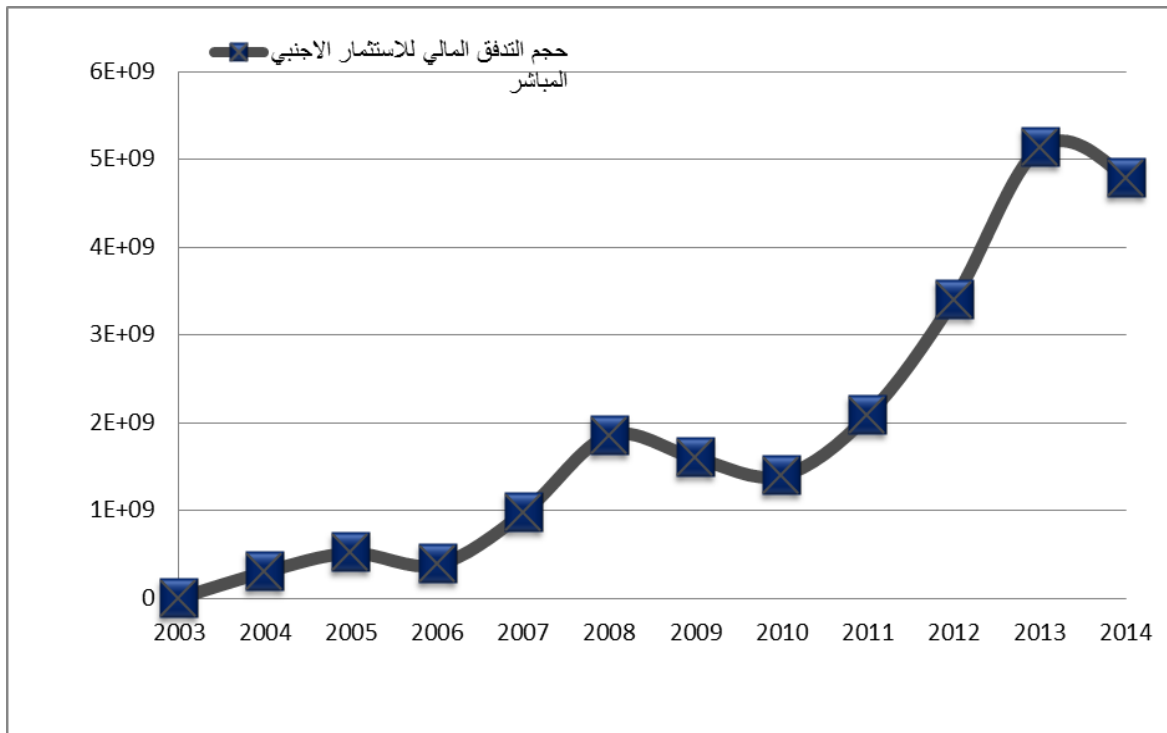
إن التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق مر بمراحل مختلفة ومتفاوتة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد في الحقبة الماضية لتمتد آثارها إلى الوقت الحاضر لتسهم في تحديد حجم ونوع هذه الاستثمارات . إذ تميزت المدة بعد عام(2003) بازدياد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويوضح الجدول (3) والشكل (5) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2014) .

الجدول (3) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة(2003 - 2014) (مليار دولار)

السنوات	التدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	معدل النمو %	التدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %
2003	0.20.000.000	2009	-	1.598.300.000	-13.9
2004	0.300.000.000	2010	1400	1.396.200.000	-12.6
2005	0.515.300.000	2011	71.7	2.082.000.000	49.1

63.3	3.400.000.000	2012	-25.7	0.383.000.000	2006
50.9	5.131.200.000	2013	153.7	0.971.800.000	2007
-6.8	4.781.800.000	2014	90.9	1.855.700.000	2008

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على صندوق النقد الدولي (2003-2014) الإحصاءات المالية الدولية ، دليل الإحصاءات وملفات البيانات .



الشكل (5) تطورات حجم التدفق المالي للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

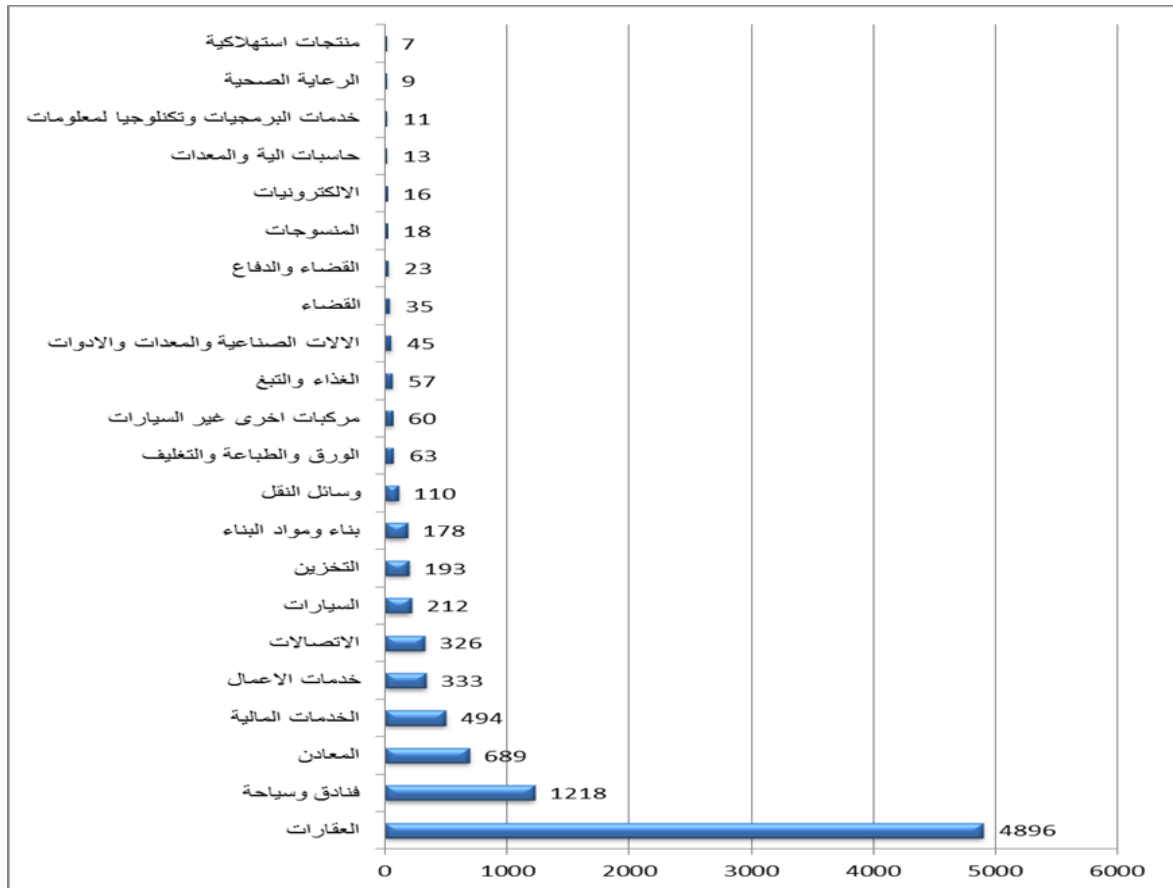
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

من الجدول (3) يتضح انه بعد ان كانت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عام (2003) بمقدار (20) مليون دولار ، أصبحت في عام(2004) بمقدار (300) مليون دولار أمريكي وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم وإنهاء العقوبات الاقتصادية ، ليرتفع بعد ذلك إلى (515) مليون دولار عام (2005) أي بمعدل نمو(71.7%) عن العام السابق ثم انخفض في العام اللاحق ليسجل معدل نمو سالب بلغ (25.7%) ، وفي عام (2007) ارتفعت تدفقات هذا الاستثمار لتكون(971) مليون دولار وبمعدل نمو(153.7%) عن العام السابق . واستمر هذا الارتفاع حتى وصل الى (1.855) مليار دولار لعام(2008) ، إذ انخفض هذا المقدار إلى (1.598) مليار دولار لعام (2009) وبمعدل نمو سالب(13.9%) عن العام السابق وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أصابت جميع اقتصادات دول العالم . ثم أخذت هذه الاستثمارات بالارتفاع لتكون تدفقاتها المالية(2.082) مليار دولار وبمعدل نمو (49.1%) في عام (2011) ، لترتفع بعد ذلك لتكون أعلى حصيلة لهذه التدفقات في عام (2013) بمقدار(5.131) مليار دولار وبمعدل نمو(50.9%) ثم انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل نمو سالب (6.8%) للعام (2014) ، أن سبب هذا التراجع في حجم الاستثمارات هو تردي الأوضاع الامنية والحرب ضد المجاميع الإرهابية التي أعاقت الكثير من الاستثمارات الأجنبية من الدخول الى العراق .

وتأتي أهمية هذه التدفقات النقدية من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (1%) طيلة مدة الدراسة ، أن هذه النسبة لا تعكس وحدها أهمية وحاجة هذا الاقتصاد إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما ينظر إلى إنتاجية هذه الاستثمارات من سلع وخدمات التي يمكن حسابها بعد توظيف هذه التدفقات من قبل المستثمر في البلد ، وكذلك حساب الآثار المترتبة على هذا الإنتاج من خفض للاستيراد وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل .

أما التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب التكلفة الاستثمارية الواردة إلى العراق يمكن ملاحظتها من خلال الشكل (6) للمدة (2011 – 2014) (مليون دولار).

إذ تركزت الاستثمارات الواردة إلى العراق منذ عام (2011) في قطاع العقار بمقدار (4.896.3) مليار دولار، والفنادق والسياحة بمقدار (1.218.7) مليار دولار وقطاع المعادن (689.2) مليون دولار الذي يضم الاستثمار في مجال النفط الخام ، ثم تليها حصة الخدمات المالية بمقدار (494.4) مليون دولار ، وبعدها تتحدر تكلفة الاستثمارات للقطاعات الأخرى من هذه الاستثمارات حسب ما موضح في الشكل (6).



الشكل (6) التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى العراق للمدة (2011 – 2015)

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصادرات (2016) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت.

المحور الثالث : الاختبارات والنماذج القياسية المستخدمة في تحليل العلاقة بين متغيرات الانفاق والاستثمار

### الاجنبي المباشر

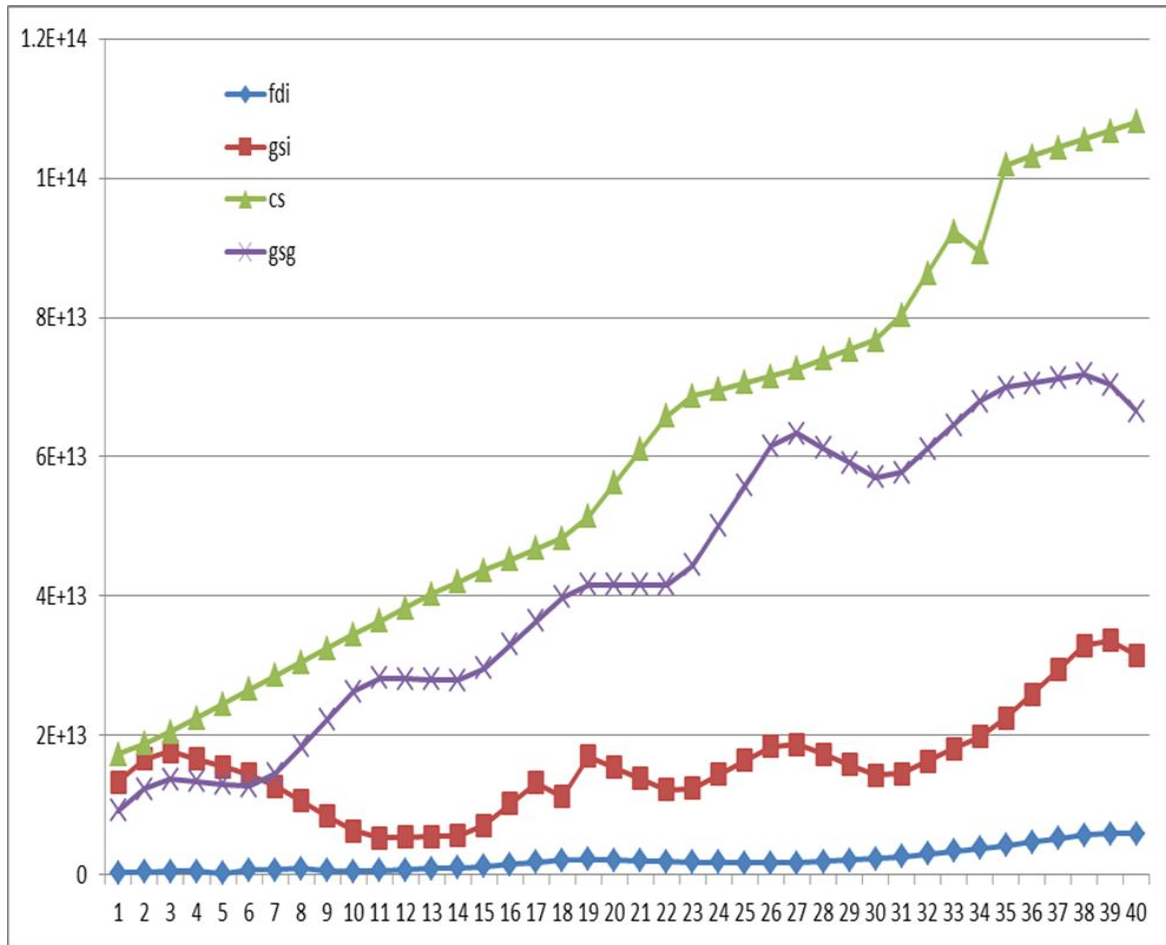
أولاً : وصف المتغيرات المستخدمة في الاختبارات والنماذج القياسية .

يمكن إجمال معطيات الدراسة في المتغيرات الآتية :

- 1- الإنفاق الجاري (GSG) : هو يمثل أحد تقسيمات الانفاق العام .
- 2- الإنفاق الاستثماري (GSI) : هو يمثل احد تقسيمات الأنفاق العام .
- 3- الإنفاق العائلي (CS) : هو يمثل طلب الأفراد على السلع والخدمات في الاقتصاد .
- 4- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) : تم اعتماد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة إلى الاقتصاد العراقي .

ثانياً: طبيعة بيانات النموذج .

تم اعتماد (40) مشاهدة للمدة (2003-2014) وذلك من خلال تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية طبقاً لطريقة الاقتصادي (Diz) ، وتم تحويل المتغيرات (GSI ، CS ، GSG ، FDI) الى الصيغة اللوغاريتمية الطبيعية لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية من خلال توسيع حجم العينة ، ويوضح الشكل (7) تطورات واتجاهات هذه المتغيرات للمدة (2003-2014) ، ويستدل فيه ان المتغيرات تسير وتتطور بنفس الوتيرة والاتجاه مما يؤكد حقيقة التأثير المتبادل بينهما .



الشكل (7) تطور اتجاهات متغيرات الدراسة الربع سنوية للمدة (2003-2014)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المتغيرات الربع سنوية

ثالثاً : الاختبارات والنماذج القياسية المستخدمة في تحليل العلاقة بين المتغيرات .

### 1- اختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية .

إن التعرف على البيانات هي واحدة من النقاط الأساسية التي نتخذها في الاقتصاد القياسي ، لأن تحليل السلاسل الزمنية يمثل الخطوة الأولى في بناء النماذج الاقتصادية الديناميكية ، إذ ينطوي على هذا تحليل المتغيرات للسلسلة الزمنية المعنية ، مثل هذا التحليل مهم لأن خصائص السلسلة الفردية يجب إن تأخذ بالاعتبار نمذجة عملية توليد البيانات للمتغيرات ذات الصلة . أن السلسلة الزمنية تمثل البيانات الخاصة بمتغير معين لعدد من السنوات المتتالية . (Helmut,2004:8) ، لذلك سيتم استخدام اختبار ديكي - فولر المعدل (الموسع) (ADF) Augmented

Dickey- Fuller Test ، واختبار فيليبس - بيرون (PP) Phillips – Perron Test

### 2 - تحديد فترة الإبطاء المثلى .

قبل البدء في تقدير النموذج لابد من تحديد طول الفترات الزمنية المتأخرة ، فأن وجود الكثير من المقادير في فترات زمنية متأخرة سيستهلك درجات حرية عديدة بالإضافة الى زيادة امكانية ظهور مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد ، وايضا وجود القليل من الفترات الزمنية المتأخرة سيؤدي الى اخطاء في التوصيف . (جوجارات ، 2015:1093) ويتم تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال الاختبارات الآتية : (Francis,2016:46)

أ- اختبار اكاكي (AIC) Akaike information criterion

ب- اختبار شوارتز (SC) Schwarz information criterion

ج- اختبار معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final prediction error

د- اختبار معيار معلومات حنان وكوين (HQ) Hannan and Quinn criterion

هـ- اختبار معيار نسبة الامكان الاعظم (LR) Likelihood Ration Test

### 3- اختبار التكامل المشترك .

هناك عدد من الاختبارات التي تكشف عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية واشهر هذه الاختبارات هو إختبار جوهانسون -جوسيليبوس (Johansen cointegration test) يستخدم هذا الاختبار وجود التكامل المشترك في اطار نموذج (VAR) فاذا كان لدينا (N) من المتغيرات الداخلية غير الساكنة ولكنها متساوية التكامل ومن الرتبة الأولى ، فسوف يكون لدينا عدد من متجهات التكامل الخطية المستقلة يتراوح بين صفر الى عدد (N-1) من المتجهات. (مزعل ، 2014 : 322)

ولمعرفة اتجاهات التكامل يتم استخدام اختبارين أحصائيين وفق الآتي: (العنيزي ، 2013 : 75)

أ- إختبار الأثر Trace test

ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية :

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log (\hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots (1)$$

حيث تم إختبار فرضية العدم ان عدد متجهات التكامل المشترك  $r \geq$  ، مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك =  $r$  ، حيث ان  $(r = 0, 1, 2)$  .

ب- إختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues test

ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية :



$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots (2)$$

اذ يتم إختبار فرضية العدم ان عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة ان عدد متجهات التكامل المشترك = r+1.

**4- نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction model**

ان بوجود تكامل مشترك حسب اختبار جوهانسن - جوسيلبوس يتم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) بدل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، هذا النموذج ما هو الا نموذج متجه الانحدار الذاتي المعتاد مقيدا بإضافة مقدار الخطأ في التوازن الى معادلات النموذج وهو ما يسمى بحد تصحيح الخطأ ، اي لتجنب خطأ توصيف النموذج يستخدم هذا النموذج للتأكد من شكل العلاقة التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية ، ومن اهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك وفقا لطريقة جوهانسن . ان نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج انحدار ذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة . ويعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الإنحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الاولى . واذا أفترضنا لدينا سلسلتين (Y<sub>t</sub>) و (X<sub>t</sub>) فان النموذج العام الديناميكي التبادلي بين هذين المتغيرين يكون وفق المعادلتين : (علي ، 2013 : 84)

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{11}y_{t-1} + \beta_{12}x_{t-1} + V_t^y \dots \dots \dots (3)$$

$$y_x = \beta_{20} + \beta_{21}y_{t-1} + \beta_{22}x_{t-1} + V_t^x \dots \dots \dots (4)$$

في المعادلتين يظهر ان كل متغير يعتمد على فترة أبطاء ذاتية وعلى فترة ابطاء للمتغير الآخر ، وكلا المعادلتين يشكلن نموذج متجه الإنحدار الذاتي ، وبما أن فترة الابطاء هي من الدرجة الاولى فيكون لدينا نظام متجه الإنحدار الذاتي من الدرجة الاولى (VAR(1)) .

واذا كان كل من (Y<sub>t</sub>) و (X<sub>t</sub>) مستقران فانه يمكن تقدير المعادلات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى ، أما اذا كان كل من (Y<sub>t</sub>) و (X<sub>t</sub>) غير مستقرين في المستوى الأصلي ، ولكنهما مستقرين في الفرق الأول ، فيتم تقدير النموذج الآتي :

$$\Delta y_t = \beta_{11}\Delta y_{t-1} + \beta_{12}\Delta x_{t-1} + V_t^{\Delta y} \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta x_t = \beta_{21}\Delta y_{t-1} + \beta_{22}\Delta x_{t-1} + V_t^{\Delta x} \dots \dots \dots (6)$$

وفي حالة أن (Y<sub>t</sub>) و (X<sub>t</sub>) متكاملين من الدرجة واحد فأنه يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ وفق ما يأتي :

$$\Delta y_t = a_{10} + a_{11}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 \Delta x_{t-1}) + V_t^y \dots \dots \dots (7)$$

$$\Delta x_t = a_{20} + a_{21}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + V_t^x \dots \dots \dots (8)$$

المعاملات a<sub>11</sub> و a<sub>21</sub> يمثلان معامل تصحيح الخطأ في المعادلتين .

**5- تحليل دوال نبضات الاستجابة ومكونات التباين .**

**Impulse Response Functions and Variance decompositions**

بما ان المعاملات المقدره غالباً صعبة التفسير فأن المستخدمين لهذا الاسلوب عادة يقدررون ما يسمى دوال نبضات الاستجابة (دالة استجابة الدافع) (IRF). (جوجارات, 2015: 1099)

ان دوال نبضات الاستجابة هي الطريقة الاخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج ، فهي توضح تأثير صدمة مقدارها انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات ، اي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج . (الحوشان ، 2008 : 24)

اما تحليل التباين فيشير الى الاهمية النسبية للمتغيرات العشوائية في النموذج ، اذ يبين حجم التباين في الفترة الزمنية المستقبلية (t) نتيجة لصدمة في المتغير نفسه او المتغيرات الاخرى في الفترة الحالية ، اذ يساعد هذا التحليل على معرفة الاهمية النسبية لأثر كل تغير مفاجئ في متغير معين على كل المتغيرات داخل النموذج . ( علي ، 2013 : 85)

ثالثاً : عرض وتحليل النتائج القياسية .

1- نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF).

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي - فولر الموسع للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية الطبيعية عند المستوى والفرق الاول او الفرق الثاني بوجود حد ثابت وحد ثابت مع اتجاه عام وبدون حد ثابت واتجاه عام ، حيث تشير النتائج الى وجود جذر الوحدة لكل المتغيرات (LFDI) ، (LCS) ، (LGSG) ، (LGSi) ، اي انها غير ساكنة عند مستواها الاصيلي I(0) ، وان هذه المتغيرات تستقر عند اخذ الفرق الاول لها I(1)

الجدول (4) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية

الفرق الاول		المستوى			قيمة t المحسرة والقيم الاحتمال لها	المتغيرات
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام		
-1.698436 0.0843	-5.792245 0.0001	-4.44796 0.0011	8.679085 1	-1.956285 0.6062	4.338687 0.0014	LCS
-2.553756 0.0126	-4.892674 0.0021	-2.55928 0.1128	3.336477 0.9996	-3.062305 0.1313	-3.08716 0.0374	LFDI
-2.588757 0.0114	-3.862586 0.0254	-1.11081 0.6993	-0.250492 0.588	-0.603295 0.9717	-3.04055 0.0414	LGSG
-4.00241 0.0002	-4.184674 0.0109	-3.95031 0.0042	0.87268 0.8938	-3.376427 0.0702	-0.29584 0.9164	LGSi
-2.627238	-4.219126	-3.61558	-2.625606	-4.226815	-3.61045	القيم الحرجة الجدولية
-1.949856	-3.533083	-2.94114	-1.949609	-3.536601	-2.93898	
-1.611469	-3.198312	-2.609066	-1.611593	-3.20032	-2.607932	
						1%
						5%
						10%

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9) .

2- نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP).

يشير الجدول (5) الى نتائج اختبار فيليبس - بيرون (PP) الذي يوضح الى ان كلا من المتغيرات (LFDI) ، (LCS) ، (LGSG) ، (LGSi) تحتوي على جذر الوحدة عند مستواها الاصيلي، وانها تستقر بعد اخذ الفرق الاول لها، اي ان بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات هي متكاملة من الرتبة الاولى I(1) ، وهذه النتائج متطابقة تماما مع اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) .

الجدول (5) نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية

الفرق الاول			المستوى			قيمة t المحسوبة والقيم الاحتمالية	المتغيرات
بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت		
-2.197118 0.0287	-5.8195 0.0001	-4.530097 0.0008	5.937079 1	-1.953321 0.6077	-4.14102 0.0024	t Prob	LCS
-8.028599 0	-13.42674 0	-12.28615 0	5.703929 1	-3.498178 0.0535	-1.31073 0.615	t Prob	LFDI
-3.636208 0.0006	-4.10531 0.0133	-3.89436 0.0048	3.166813 0.9994	-1.304028 0.8722	-4.74844 0.0004	t Prob	LGS
-4.037601 0.0002	-4.20675 0.0103	-3.991518 0.0037	0.613984 0.8448	-1.756609 0.7062	-0.93383 0.7667	t Prob	LGSI
-2.627238	-4.219126	-3.615588	-2.625606	-4.211868	-3.61045	1%	القيم الحرجة الجدولية
-1.949856	-3.533083	-2.941145	-1.949609	-3.529758	-2.93898	5%	
0.611469	-3.198312	2.609066	-1.611593	-3.196411	2.607932	10%	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

### 3- نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى .

لتحديد طول فترة الإبطاء المثلى للنموذج تم توظيف الاختبارات ( H-Q , SC , AIC FPE , LR ) . إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى لأقل قيمة ، حيث تشير النتائج في الجدول (6) الى ان فترة الإبطاء المثلى للفرق الأول هي فترة الإبطاء الخامسة حسب المعايير الخمسة ، لأنها تعطي اقل القيم لمعظم المعايير المستخدمة .

الجدول (6) نتائج اختبارات فترة الإبطاء المثلى

المعيار Lag	LR	FPE	AIC	SC	H-Q
0	NA	1.18	0.001863	0.179617	0.063224
1	293.1867	1.69	-8.856742	-7.967972	-8.549939
2	52.29785	5.86	-9.953912	-8.354126*	-9.40166
3	21.77885	6.01	-10.02957	-7.718771	-9.231885
4	15.81137	7.68	-9.993698	-6.971878	-8.950566
5	26.37861*	4.29e-10*	-10.96360*	-7.230763	-9.675024*

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

### 4- نتائج اختبار التكامل المشترك .

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة تحتوي على جذر وحدة وهي غير مستقرة في مستواها ، وتصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(0) (جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى) ، مما يعني إمكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، ويظهر الجدول (7) قيمة معامل الأثر (trace) ، والجدول (8) يظهر القيمة العظمى (Max) ، و من هذه الاختبارات يمكن معرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك أم من عدمه بين المتغيرات .

الجدول (7) معامل الأثر Trace حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized الفرضية	Eigenvalue القيم الذاتية	Trace statistic الأثر	Critical value القيم الحرجة مستوى 5%	Prob الاحتمالية
None	0.638952	81.0788	54.07904	0
At most1	0.485453	42.36653	35.19275	0.0071
At most2	0.259746	17.11676	20.26184	0.1282
At most3	0.139016	5.687825	9.164546	0.2163

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .  
عندما تكون القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) هذا يدل على وجود تكامل مشترك . ومن الجدول اعلاه يشير اختبار الأثر الى وجود معادلتين متكاملتين عند مستوى معنوية اقل من (5%) . مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك (r=0) ، وقبول الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1) ، وهذا يدل على ان هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الأنفاق الكلي والاستثمار الاجنبي المباشر .  
أما اختبار القيم العظمى (Max) الذي تكمن نتائجه في الجدول (8) جاءت نتائجه مطابقة لنتائج اختبار الأثر أي وجود علاقتي تكامل مشترك بين مؤشرات الإنفاق الكلي (gsg ، gsi ، cs) و (fdi) لأن القيمة المحسوبة لاختبار القيم العظمى (Max) تفوق القيم الحرجة عند مستوى معنوية اقل من (5%) ، على وفق هذه النتائج التي تشير الى وجود التكامل المشترك يتم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ .

الجدول (8) القيمة العظمى Max حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized الفرضية	Eigenvalue القيم الذاتية	Max –Eigen Stetistie	Critical value الدرجة عند مستوى	Prob الاحتمالية
None	0.638952	38.71227	28.58808	0.0018
At most 1	0.485453	25.24977	22.29962	0.0188
At most2	0.259746	11.42893	15.8921	0.2217
At most 3	0.139016	5.687825	9.164546	0.2163

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .

5- تحليل نتائج أنموذج متجه تصحيح الخطأ VECM .

تم الحصول على النتائج باستخدام الصيغة اللوغاريتمية الطبيعية لأنها تعد من الصيغ الشائعة الاستعمال لسهولة معالجتها الحسابية ومدلولاتها الاقتصادية لمعالمها ، إضافة الى ما لهذه الصيغة من مؤشرات احصائية افضل من بقية الصيغ الأخرى (الخطية ونصف اللوغاريتمية)، إذ تمتلك أعلى قيمة ل  $(R^2)$  و  $(\bar{R}^2)$ ، واقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء .  
 إذ يمكن توضيح نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ حسب المعادلات الآتية :

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/07/16 Time: 19:56

Sample (adjusted): 7 40

Included observations: 34 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1			
LFDI (-1)	1			
LCS(-1)	-3.07613 -1.09511 [-2.80896]			
LGSG(-1)	0.088098 -1.05001 [ 0.08390]			
LGSI(-1)	0.999834 -0.17265 [ 5.79105]			
C	43.47518			
R-squared	0.982941	0.48252	0.983898	0.727549
Adj. R-squared	0.953088	-0.42307	0.955721	0.250761
Sum sq. resids	0.010399	0.017006	0.002501	0.237902
S.E. equation	0.029438	0.037645	0.014437	0.140802
F-statistic	32.92589	0.532824	34.91759	1.525937
Log likelihood	89.3273	80.96554	113.5515	36.11449
Akaike AIC	-3.96043	-3.46856	-5.38538	-0.83026
Schwarz SC	-2.97278	-2.48092	-4.39774	0.157381
Mean dependent	0.06707	0.041255	0.048677	0.023129
S.D. dependent	0.135912	0.031557	0.068608	0.162666

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9) .

من هذه المعادلات يمكن تحليل نتائج متجه تصحيح الخطأ للعلاقة بين متغيرات الانفاق الكلي والاستثمار

الاجنبي المباشر وتفسيرها حسب الآتي :

أ- من نتائج معادلات نموذج متجه تصحيح الخطأ اعلاه يتضح بأن هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والانفاق العائلي (CS) والانفاق الحكومي الجاري (GSG) والانفاق الحكومي الاستثماري (GSI). اي ان هناك علاقة سببية توازنه طويلة الاجل تتجه من المتغيرات (GSI, GSG, CS) الى الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وذلك لان معلمة حد تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة كما انها معنوية حسب اختبار (t) ( $p < 0.05$ ). حيث كان معامل تصحيح الخطأ يساوي (0.19196) وهذا يعني امكانية تفسير حوالي (19.19%) من الصدمات على المدى الطويل ، وهذا يدعم تأثير المتغيرات على الاستثمار الاجنبي المباشر في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الاجل .

ب- تحليل نتائج العلاقة بين الانفاق العائلي والاستثمار الاجنبي المباشر (CS) و(FDI).

تشير النتائج الى وجود اثر سلبي (علاقة عكسية) ومعنوي للانفاق العائلي (CS) على الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) في الاجل الطويل ، فقد بلغت المرونة الجزئية للانفاق العائلي بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر (-3.07613) في الاجل الطويل وهذا يعني ان زيادة الانفاق العائلي بنسبة (1%) سيؤدي الى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (3.07613%) في الاجل الطويل . ان وجود علاقة عكسية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية التي تقر بوجود استجابة طردية لأن انفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة هو الذي يعد احد المحددات التي تحد من قدرة هذه الشركات على الدخول للأسواق . ان تفسير العلاقة بين (FDI و CS) يمكن أن يحدد بسببين هما :

الأول: ان تلبية الطلب على السلع والخدمات للقطاع العائلي في العراق يتم من خلال الاعتماد على الخارج عن طريق الاستيرادات متضمنة استيرادات استهلاكية ورأسمالية والتي بلغت قيمتها (32.9) مليار دولار لعام (2014) .

الثاني: ان التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق تركزت النسبة الاكبر منها في قطاع العقارات والفنادق والسياحة والمعادن (استخراج النفط الخام) والخدمات المالية والأعمال ، اذ ان هذه الاستثمارات تمثل قاعدة ضيقة لعدد محدود جداً من السكان ، وكذلك غير منتجة لسلع استهلاكية وانما منتجة لخدمات ، أما باقي الاستثمارات الاجنبية المنتجة للسلع فهي محدودة جداً من حيث الحجم والنوع .

ج- تحليل نتائج العلاقة بين الأنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI , GSG) .

اظهرت النتائج وجود استجابة طردية (اثر ايجابي) غير معنوي وضعيف بين المتغيرين (GSG) و (FDI) في الاجل الطويل .فقد بلغت المرونة الجزئية للانفاق الحكومي الجاري بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر (0.08809) وهذا يعني ان زيادة الانفاق الحكومي الجاري بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (0.08809%) وهذا النتيجة تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية التي تقترض ان الانفاق الحكومي الجاري يكون له دور كبير في تهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر . اذ يمكن تفسير ضعف العلاقة بين المتغيرين الى الاسباب الاتية:

الأول: ان السياسة المالية في العراق فيما يخص الانفاق الجاري لم تكن رشيدة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر اذ ان هذا الانفاق يمول الكثير من المشاريع المعطلة غير المنتجة دون الحصول على انتاج او ايراد .

الثاني: ان النسبة العظمى من الانفاق الجاري تذهب لتمويل الرواتب والاجور التي وصلت نسبتها الى (48.5%) لعام (2014) من اجمالي ما مخصص لأبواب الانفاق الاخرى (مستلزمات خدمية ، مستلزمات سلعية ، صيانة الموجودات ، منح ، اعانات ، خدمة الدين ، التزامات ، مساهمات ، برامج خاصة ) .

**الثالث:** الفساد الاداري والمالي الذي تسبب في سرقة وهدر الاموال والانفاق على مشاريع وهمية غير منجزة وهذا انعكس سلباً على انخفاض اداء الانفاق الجاري في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

د- تحليل نتائج العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الأجنبي المباشر ( GSI ، FDI ) .

تشير النتائج الى وجود اثر ايجابي (علاقة طردية) ومعنوي للانفاق الحكومي الاستثماري (GSI) على الاستثماري الاجنبي المباشر (FDI) في الاجل الطويل . فقد بلغت المرونة الجزئية للاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للانفاق الحكومي الاستثماري (0.999834) وهذا يعني ان زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري بنسبة (1%) ستؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (0.999834%) وهذه النتيجة تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية ، اي ان الانفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة في مشاريع البنى التحتية له اثره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة .

هـ- تشير معادلة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ومن خلال معلمات الاجل القصير ان ارتفاع الانفاق العائلي (CS) ينعكس في انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصاً في فترة الابطاء (1) و (2) ، وان ارتفاع الانفاق الحكومي الاستثماري (GSI) يؤدي في الاجل القصير الى ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصاً في فترة الابطاء (2) .

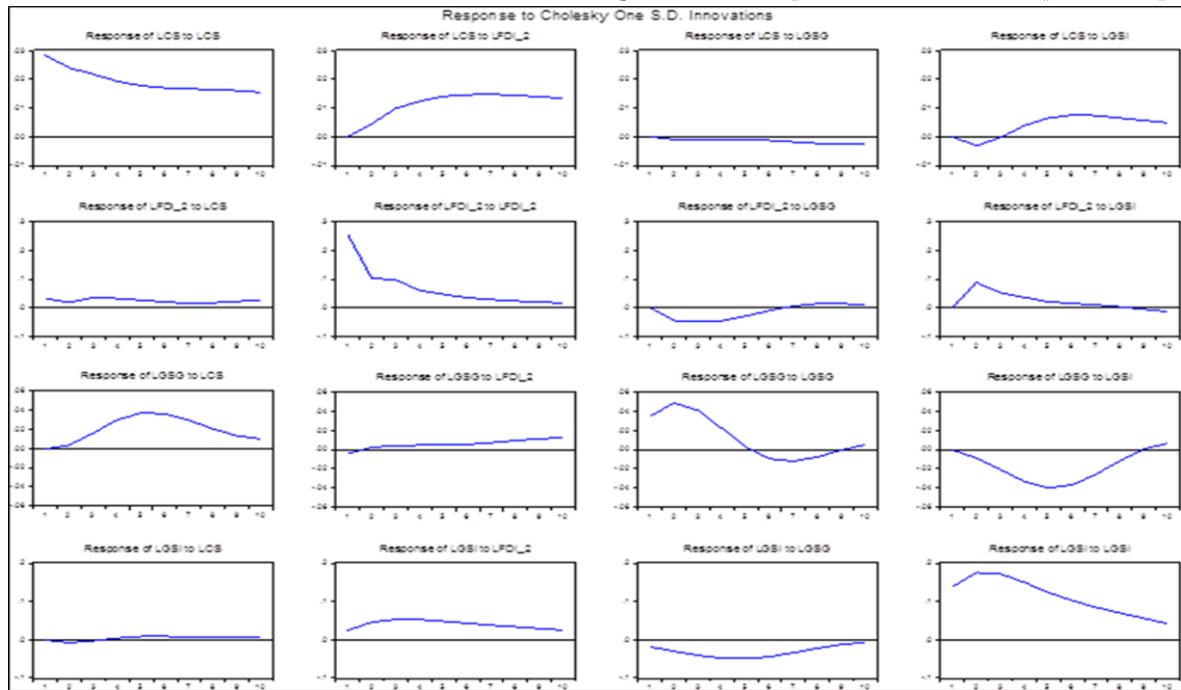
6- تحليل نتائج دوال نبضات الاستجابة ومكونات التباين .

أ- تحليل نتائج دوال نبضات الاستجابة .

ان دوال الاستجابة تظهر أثر الاستجابة المستقبلية لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد على المتغير نفسه وعلى باقي المتغيرات ، ويوضح الشكل (8) استجابة ردة الفعل لكل من المتغيرات (FDI) و (GSG) و (GSI) و (CS) ، اذ يمثل المحور الأفقي عدد الفترات (الأشهر هنا) التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغيرات أما المحور العمودي يقيس درجة استجابة المتغير كنسبة مئوية . ويلاحظ من الشكل ان صدمة عشوائية في الانفاق العائلي (CS) تؤدي الى حدوث تقلبات في الانفاق العائلي (CS) نفسه ، ففي البداية يرتفع (CS) الى (0.028%) في الفترة الأولى ثم يبدأ بالانخفاض في الفترات القادمة تستمر حتى الشهر السادس عند نسبة (0.016%) لتستقر بعدها ، كما ان حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في (CS) يؤدي الى استجابة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) بالارتفاع منذ الشهر الاول (0.000) الى ان يكون (0.013%) في الشهر الخامس ليستقر بعدها . وفي نفس الوقت ان حدوث صدمة عشوائية في (CS) يؤدي الى تقلبات في (GSG) التي تبدأ بالانخفاض الى ان تستقر عند نسبة (-0.003%) اي بعد عشرة اشهر . وتؤثر حدوث صدمة في (CS) بشكل سالب على (GSI) لتبدأ من الصفر وتستقر عند (0.005%) بإشارة سالبة عند الشهر الثاني ولترتفع بعد ذلك عند ذروتها في الشهر السادس بنسبة (0.008%) اما الصدمة التي أحدثها (FDI) على (CS) فهي تتذبذب بإشارة موجبة تقترب من الصفر عند الشهر العاشر . ان (FDI) يستجيب للصدمة التي تحدث لنفسه لينخفض من (0.25%) الى ان يستقر بأقل من (0.02%) عند الشهر العاشر . ومن ناحية اخرى تؤثر صدمة (FDI) على (GSG) بالانخفاض السالب ثم الارتفاع الموجب عند الشهر العاشر ، وتتصف صدمة (FDI) على (GSI) بالارتفاع المؤقت ثم الانخفاض السالب ليستقر عند الشهر العاشر بنسبة سالبة (0.01%) . ان صدمة عشوائية في (GSG) على (CS) تؤدي الى الارتفاع عند (0.036%) الى أن تستقر عند (0.01%) في الشهر العاشر . كما أن صدمة (GSG) على (FDI) تؤثر بشكل ايجابي من السالب الى الموجب لتستقر عند (0.013%) للشهر العاشر . كذلك تأرجح صدمة (GSG) على نفسه بين الموجب والسالب ، والصدمة السلبية ل (GSG) على (GSI) ليرتفع بشكل نسبي ليستقر عند (0.007%) في الشهر العاشر .



ان حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد لمتغير ( GSI ) على (CS) يؤدي الى الارتفاع الموجب بنسبة منخفضة قريبة الى الصفر تستقر عند الشهر العاشر ، وان صدمة ( GSI ) على ( FDI ) ترتفع في البداية الى (0.05%) لتستقر بعدها عند (0.03%) في الشهر العاشر ، والصدمة السلبية ل ( GSI ) على ( GSG ) لتستقر بإشارة سالبة عند(-0.01%) عند الشهر العاشر . وتتصف استجابة (GSI) على نفسه في البداية الى (0.14%) لينخفض بعد ذلك الى (0.04%) عند الشهر العاشر . وبهذا نجد ان دوال الاستجابة تشرح لنا الأثر المتبادل للصدمة التي تحصل في احد المتغيرات على باقي متغيرات النموذج .



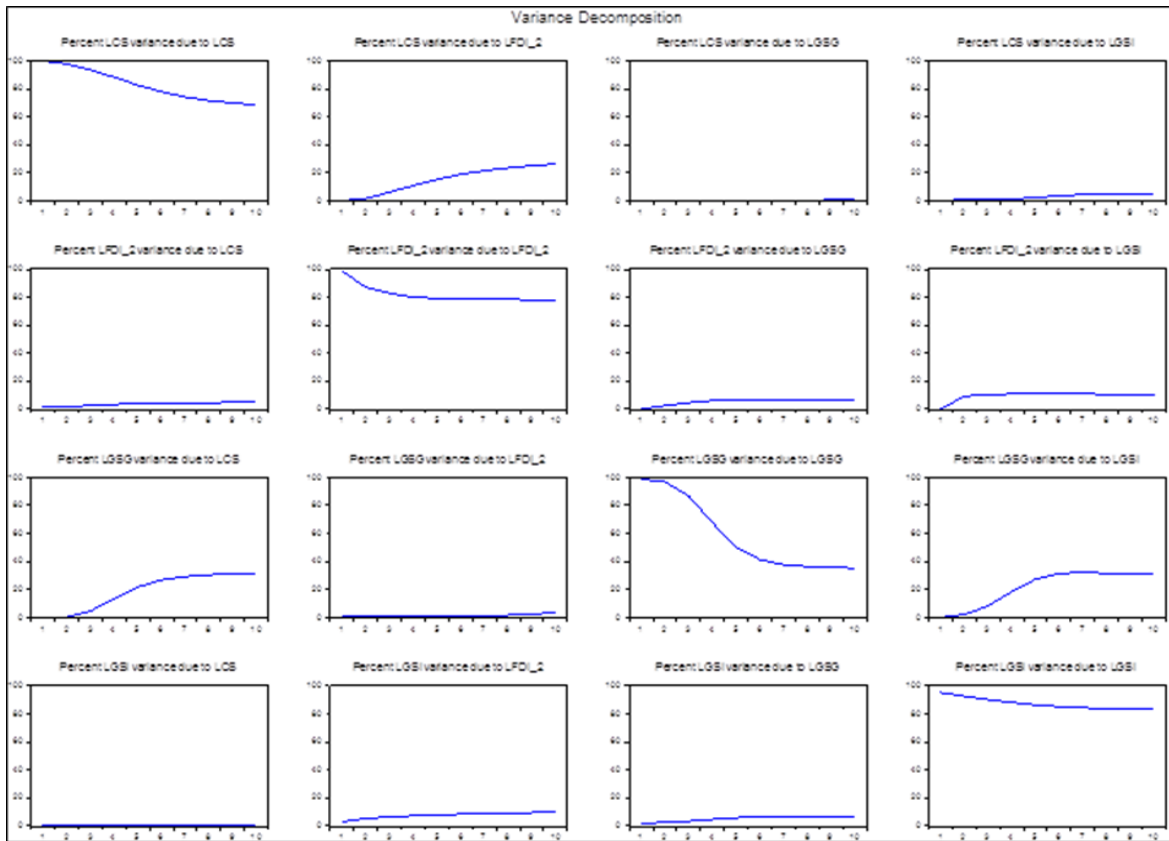
الشكل (8) : دوال ردود الاستجابة لمتغيرات الدراسة

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).

#### ب- تحليل نتائج مكونات التباين .

ان تحليل مكونات التباين لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في (CS,GSI,GSG,FDI) يمكن ان نوضحها كما في الشكل (9) ، الذي يبين تحليل مكونات تباين (CS) نجد أن CS يفسر (100%) في الشهر الأول الذي يعزى الى المتغير نفسه لينخفض في الاشهر اللاحقة بالتدرج الى أن يستقر عند نسبة ( 70%) في الشهر العاشر . بينما نلاحظ أن متغير (CS) لا يفسر التباين ل (FDI) في الشهر الأول اما في الفترات اللاحقة فنجد هناك ارتفاع في تفسير هذا التباين حتى يصل الى ( 26%) عند الشهر العاشر ، ومن جهة أخرى ان (CS) لا يظهر اي تفسير للتباين الحاصل في متغير ( GSG ) اي صفر لكل الفترة الزمنية ، في حين أن (GS) يفسر (5%) من التباين الحاصل في متغير (GSI) عند الشهر العاشر . ونرى ان ( FDI ) يفسر (5%) من التباين لمتغير (CS) عند نفس المدة ، كما أن متغير ( FDI ) يفسر (100%) للتباين في نفسه لينحدر الى ( 77%) عند الشهر العاشر . وأن (FDI) لا يفسر ( صفر) لتباين (GSG) ليكون في الفترة اللاحقة عند (7%) ، اما تباين (FDI) فسر صفر لتباين متغير (GSI) ليرتفع الى ( 11%) في الشهر العاشر . كما نجد أن (GSG) لا يفسر (صفر) تباين (CS) ليرتفع عند الفترة اللاحقة الى ( 31%) ، في المقابل ، ان (GSG) يفسر (1%) من التباين الحاصل في متغير (FDI) ليرتفع في الفترات اللاحقة الى (3%) ، وأن متغير ( GSG ) يفسر (99%) من التباين الحاصل في المتغير نفسه لينخفض

بالتدرج الى ان يستقر عند نسبة (35%) في الشهر العاشر ، ولا يفسر ( GSG ) التباين الحاصل في (GSI) في الشهر الأول أما في الفترات اللاحقة فنجد أن هناك ارتفاع في تفسير هذا التباين حتى يصل الى (31%). وكذلك نجد أن متغير (GSI) لا يفسر التباين في (CS) على طول المدة ، ويفسر متغير (GSI) تباين (FDI) عند (3%) ليرتفع بنسبة بسيطة تصل الى ( 10%) في الشهر العاشر . ونجد أن (GSI) يفسر (2%) من التباين متغير (GSG) لتستقر هذه النسبة عند (7%) . أما متغير (GSI) فهو يفسر (95%) من تباينه في الشهر الأول ، لكن الأمر يختلف في الاشهر اللاحقة اذ ينخفض بالتدرج الى أن يستقر عند نسبة (84%) في الشهر العاشر . وبذلك زدنا هذا التحليل بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج والمتغيرات الأخرى في النموذج



الشكل (9) مكونات التباين لمتغيرات الدراسة

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9) .

## الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

1- ان الاتفاقات العام (اتفاقات جاري ، اتفاقات استثماري) له اثر ايجابي على بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال الاتفاقات سواء كان على تهيئة الكوادر الوظيفية او النفقات التحويلية او انشاء واصلاح البنى التحتية فان كل ذلك يسهل للمستثمر الاجنبي القيام باستثماراته.

2- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دور هام في دفع عملية التنمية الاقتصادية الى الامام في ظل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من خلال المزايا التي يحصل عليها ، وخاصة ان هذه الاستثمارات تعد من الوسائل التمويلية الاقل تكلفة لتحقيق التنمية .

3- ان الاتفاقات العائلي اخذ وتيرة متزايدة على الرغم من وجود صدمات اقتصادية خلال مدة الدراسة ، بسبب اعتماد هذا الاتفاقات على الاتفاقات الجاري الذي يمول الرواتب والاجور والبطاقة التموينية والتعليم والصحة ، لان حدوث صدمة اقتصادية يتبعها اجراءات تقشف لا تشمل ابواب هذا الاتفاقات وان حدث ذلك فانه بنسبة منخفضة جداً وذلك للمحافظة على المستوى المعيشي خصوصاً اذا ما نظرنا الى اكثر من (6) مليون موظف يحصلون على رواتب واجور .

4- ان التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق تركز في قطاعات العقارات ، فنادق وسياحة ، المعادن ، الخدمات المالية ، خدمات الاعمال ، اذ بلغت تكلفتها (7.632)مليار دولار وبنسبة (84%) من مساهمة باقي القطاعات للمدة 2011-2015 ، اي ان حجم الاستثمارات الخدمية اكبر من حجم الاستثمارات المنتجة .

5- اظهرت نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن من خلال قيمة معامل الاثر (Trace) والقيمة العظمى (Max) التي تشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات الاتفاقات الكلي والاستثمار الاجنبي المباشر ، وعلى ضوء هذه النتائج تم توظيف نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لتقدير العلاقة .

6- اظهر التحليل القياسي لنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) النتائج الاتية :

أ- اظهرت النتائج وجود اثر سلبي (علاقة عكسية) ومعنوي للأنفاق العائلي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل الطويل ، ان وجود علاقة عكسية بين المتغيرين يعد مخالفاً للنظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة التي تقر بوجود استجابة طردية لأن اتفاقات القطاع العائلي على السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة هو الذي يعد احد المحددات التي تحد من قدرة هذه الشركات على الدخول للأسواق ، وذلك نتيجة لتلبية الطلب العائلي من سلع وخدمات عن طريق الاستيرادات ، وكذلك بسبب طبيعة الاستثمارات الاجنبية غير المنتجة للسلع الاستهلاكية وانما منتجة لخدمات تمثل قاعدة ضيقة لعدد محدد جداً من السكان .

ب- اظهرت النتائج وجود استجابة طردية (اثر ايجابي) غير معنوية وضعيف بين الاتفاقات الجاري والاستثمار الاجنبي المباشر ، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة التي تفترض ان الاتفاقات الحكومي الجاري يكون له دور كبير في تهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وان ضعف العلاقة يعود سببه الى انخفاض كفاءة اداء وتوجهات هذا الاتفاقات في اداء مهامه .

ج- تبين النتائج ان هناك تأثير طردي معنوي بين الانفاق الاستثماري والاستثمار الاجنبي المباشر ، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة ، اي ان الانفاق الاستثماري الذي تقوم به الدولة في مشاريع البنى التحتية له اثره الايجابي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة .

#### ثانياً : التوصيات .

- 1- التوجه من فكرة زيادة الانفاق العام الى فكرة الاستغلال الامثل والاقتصاد والترشيد لهذا الانفاق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) وتفاقم عجز الموازنة وتراكم المديونية الخارجية .
- 2- التوجه نحو زيادة حجم الانفاق الاستثماري من قبل الدولة لإصلاح البنى التحتية التي تعاني من الضعف والتدمير لينعكس ذلك على قاعدة رصينة لكافة الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية .
- 3- تطبيق سياسة اقتصادية كلية تستهدف الاستثمار الاجنبي المباشر لنعكس اثارها في خفض التكاليف التي تتحملها الدولة (الموازنة العامة) عن طريق سياسة مالية ونقدية مستقرة تساعد على انسياب هذه الاستثمارات .
- 4- العمل الجاد والمستمر لتوفير بيئة استثمارية مقبولة تكون حافزاً لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وإيجاد الحلول لإزالة كافة العقبات التي تواجه عمل المستثمر عن طريق بناء منظومة استثمارية متكاملة توفر له الجهد والوقت والامان .
- 5- العمل على دعم العلاقة بين الانفاق العائلي والاستثمار الاجنبي المباشر من خلال جذب استثمارات منتجة للسلع التي يحتاجها المستهلك والانفتاح على هذه المنتجات عن طريق الطلب عليها لتأتي اثارها في زيادة حركة النشاط الاقتصادي وخفض الاستيرادات وربما انعدامه لبعض السلع والتوجه نحو استراتيجية التصدير وزيادة التشغيل .
- 6- رفع كفاءة الانفاق العام عن طريق زيادة الرقابة والتدقيق على اعداد وتنفيذ هذا الانفاق ومحاربة الفساد الاداري والمالي بكل مكوناته دون استثناء ، وهذا يضمن ديمومة عمل اهداف الانفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حتى في حالات حدوث الصدمات الاقتصادية.

**المصادر :**

- 1- تودارو ، ميشيل ترجمة : محمود حسن حسني و محمود حامد محمود (2006) التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- 2- جوارتيني ، جيمس (1999) ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- 3- جوجارات ، ترجمة هند عبد الغفار عودة (2015) الاقتصاد القياسي ، الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- 4- الراوي ، احمد عمر (2013) دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة ، بغداد .
- 5- الحوشان ، حمد بن محمد (2008) ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية تحليل متجه الانحدار الذاتي ، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية، كلية إدارة الأعمال ، المجلد ( 1 )، العدد (20) ، المملكة العربية السعودية.
- 6- حسن ، باسم عبد الهادي (2012) دور الموازنة في حفز الاستثمار الأجنبي في العراق حالة دراسية 2006-2012 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي ، العراق .
- 7- داود ، فائز محمد (2012) الاستهلاك المظهري وعلاقته بالمكانة الاجتماعية دراسة ميدانية في مدينة الموصل ، مجلة سر من رأى ، جامعة سامراء ، المجلد (8) ، الإصدار (29)، العراق .
- 8- ذنون ، مروان عبد الملك (2009) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا 1970 - 2006 ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، مجلد(31) ، العدد (94) ، العراق .
- 9- علي ، وسام حسين علي (2013) اثر التضخم على اداء سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005-2011 باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (5) ، العدد (10) ، العراق .
- 10- العنيزي ، وسام علي حسين (2013) تحليل العلاقة بين الدولار والتضخم في العراق للمدة 2006-2010 دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، مجلة الادارة والاقتصاد ، عدد (94) ، العراق .
- 11- غيدان ، جليل كامل (2016) التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (21) ، العراق .
- 12- الكبيسي ، محمد صالح سلمان و نضال قدر حسن (2014) قياس وتحليل العلاقة السببية بين الأنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة 1990-2011 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد (20) ، العدد (78) ، العراق .
- 13- مزعل ، عواطف رزوقي (2014) تطبيق منهجية جوهانسون - جوسيلبوس في تقدير نماذج البيانات المقطعية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (38) ، العراق.
- 14- هلال ، علي كاظم (2015) الإنفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003 - 2012 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (20) ، العراق .
- 15- البنك المركزي العراقي (2003-2015) تقارير ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، العراق.
- 16- صندوق النقد الدولي (2003-2015) الاحصاءات المالية الدولية .

- 17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت .
- 18- عاشور ، إحسان جبر (2007) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
- 19- محمد ، أريا لله (2011) السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) .
- 20- البشير ، عبد الكريم (2013) الحل الإسلامي لمعضلة تناقص الميل الحدي للاستهلاك تحليل نظري وميداني ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف ، الجزائر ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) [AKM-elbachir@hotmail.com](mailto:AKM-elbachir@hotmail.com) .
- المصادر الأجنبية :

- 1- William A . mceachern (2012) Economics A contemporary Introduction, South - western, cengage Learning, USA.
- 2- Patrick J . Welch (2010) Economics Theory practice , John wiley son , Inc , USA .
- 3- Alan, Stuart (2004) Applied Economics , Pearson Education limited, 10 th Ed, England.
- 4- Francis X .Diebold(2016)Econometrics ,University of Pennsylvania , USA .
- 5- Helmut Lutkepoht (2004) Applied Timp SERIES Econometrics , Cambridge university press, UK.